دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط- دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي-

The Role of NATO in Engineering Regional Security in the Mediterranean -Case Study of The Mediterranean Dialogue-

حمياز سمير،
جامعة بومرداس (الجزائر)،
s.hamiaz@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2022/03/04 تاريخ القبول: 2022/04/29 تاريخ النشر: 2022/06/01

****

ملخص:

تحاول هذه الدراسة، البحث في الأدوار التي يضطلع بها الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط، من خلال التطرق إلى دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي، باعتبارها شكلت أحد الأطر المرجعية التي يراهن عليها الحلف لتعظيم الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط.

وقد انطلقت مبادرة الحوار المتوسطي من فكرة الترابط الشديد الموجود بين الأمن الأورو-أطلسي والاستقرار المتوسطي، ومن هذا المنطلق، احتل الأمن المتوسطي مكانة هامة في المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي، وفي سياسته التوسعية الباحثة عن الهيمنة وعن مناطق نفوذ جديدة. وقد توصلت الدراسة، إلى أن الحوار الأطلسي-المتوسطي هو بمثابة مبادرة أحادية الجانب كرست نوع من التبعية أكثر منها شراكة من نوع كاسب/ كاسب، في حين أن نجاح المبادرات الأمنية، يقتضي بالأساس وجود توافق بين أطراف الحوار في المدركات والمصالح، وفي بناء قراءات متبادلة للتهديدات والقضايا الأمنية في المتوسط.

الكلمات المفتاحية:

الحلف الأطلسي؛ الحوار؛ الشراكة؛ الأمن الإقليمي؛ المتوسط.

Abstract:

This study attempts to analyze the roles of the Atlantic Alliance in engineering regional security in the Mediterranean, by addressing the case study of the Mediterranean Dialogue Initiative, as it formed one of the frames of reference upon which the alliance relies to maximize security and stability in the Mediterranean region.

The Mediterranean Dialogue Initiative was launched from the idea of the strong interdependence that exists between Euro-Atlantic security and Mediterranean stability. Accordingly, Mediterranean security occupied an important place in the new strategic concept of NATO, and in its expansionist policy that seeks

hegemony and new areas of influence.

The study concluded that the Atlantic-Mediterranean dialogue is a unilateral initiative that has established a kind of dependency rather than a win-win partnership. However, the success of the security initiatives requires basically the presence of consensus between the dialogue parties in visions and interests, and in building mutual readings of threats and issues. average security.

Key words:

NATO; dialogue; partnership; regional security; Mediterranean.

مقدمة:

يشكل الفضاء المتوسطي، أحد المجالات الجيوسياسية التي تحظى بأهمية بالغة في لعبة التوازنات الدولية، فضلا عن كونه يمثل إحدى المناطق الرخوة الأكثر عرضة للإنكشافات والتهديدات الأمنية، سواء كانت هذه التهديدات تماثلية كالتدخلات الأجنبية، السباق نحو التسلح، الصراعات الإقليمية..، أو ذات طبيعة لا تماثلية كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، وغيرها من التهديدات التي باتت تضرب بدقة في عمق الاستقرار والتوازن الأمني في المتوسط.

الملاحظ أنه بعد نجاح الحلف الأطلسي في تأمين الجبهة الشرقية لأوروبا من خلال "برنامج الشراكة من أجل السلام"، شرع الحلف في البحث عن الطرائق والآليات الكفيلة بأمننة قوس الأزمات الجنوبية للمتوسط، التي تعتبر بمثابة عمق إستراتيجي ومجال حيوي، للجماعة الأورو-أطلسية.

كما أدت ضخامة المصالح الحيوية، وكذا الترابط الشديد بين الأمن الأوروبي والاستقرار المتوسطي، إلى دفع الحلف الأطلسي للاضطلاع بأدوار محورية في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط، خاصة وأن الحلف يعد بمثابة الفاعل الجيواستراتيجي الأكثر قدرة على ردع ومواجهة المخاطر والتهديدات المحدقة بأمن المنطقة المتوسطية.

وتأسيسا على ذلك، احتل الأمن المتوسطي مكانة هامة في العقيدة الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي، ولعل هذا ما تجلى بالأساس من خلال إطلاق "مبادرة الحوار المتوسطي" سنة 1994، كإطار لهندسة الأمن الإقليمي في المتوسط، وكآلية هامة لتكثيف التعاون والتنسيق بين ضفتي المتوسط في مجالات عدة، ومن ذلك: التعاون العسكري والاستخباراتي، مكافحة الإرهاب، إستراتيجيات الدفاع وإدارة الأزمات...إلخ.

كما تشير أدبيات الحلف الأطلسي، إلى أن هذه المبادرة تهدف بالأساس إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة بين ضفتي المتوسط، وإقامة علاقات جيدة تقوم على حسن الجوار والتفاهم المتبادل، فضلا عن خلق المناخ الملائم الذي من شأنه تعظيم الاستقرار والسلم المستدام في المتوسط.

بالرغم من أهمية مبادرة الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي كمنبر نشط لحل المعضلات الأمنية في المتوسط، إلا أن نتائجها تبقى محدودة، باعتبارها مبادرة أحادية لا

تعكس سوى رؤى ومصالح الجماعة الأورو- أطلسية على حساب دول الضفة الجنوبية للمتوسط، في حين أن منطق الأمن والأمننة يقتضي بالأساس وجود تقاطع نفعي مصلحي يخدم جميع الأطراف بعيدا عن علاقات القوة وفرض الإدراك.

إشكالية الدراسة:

في ظل ما تشهده المنطقة المتوسطية من تنامي زخم الانكشافات والتهديدات الأمنية، فإن هذه الدراسة تحاول أن تعالج مكانة دور الحلف الأطلسي في عملية الهندسة الأمنية في المتوسط، من خلال طرح **الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم الحوار الأمني بين حلف شمال الأطلسي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط في التأسيس لترتيبات أمن إقليمية كفيلة باحتواء ومواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط؟.**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، إلى إبراز وتبيان الأدوار التي يضطلع بها الحلف الأطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط، من خلال التطرق إلى دراسة وتحليل مضامين مبادرة الحوار الأطلسي- المتوسطي، باعتبارها تشكل أحد الأطر المرجعية التي يراهن عليها الحلف لتعظيم الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط. كما يتوخى هذا البحث، تقديم دراسة جيوسياسية وأمنية للفضاء المتوسطي عبر التطرق إلى القيمة الإستراتيجية للمنطقة، وكذا تشخيص طبيعة الانكشافات والتهديدات الأمنية التي تواجهها، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة هامة في العقيدة والمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي وفي رهاناته وأهدافه التوسعية.

منهجية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الاعتماد على إطار منهجي متكامل، من خلال الارتكاز على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك ليس فقط بتوصيف البيئة الأمنية للمتوسط من خلال التطرق إلى الانكشافات والتهديدات الأمنية التي تواجهه المنطقة، ولكن أيضا بمحاولة تقديم الأطر التحليلية والتفسيرية لفهم الدور الذي يضطلع به الحلف الأطلسي لبناء الأمن الإقليمي في المتوسط.

- **الاقتراب البنيوي الوظيفي:** الذي يركز على مفهومي **"البنية"** و**"الوظيفة"**، وبالتالي دراسة الحلف الأطلسي كبنية تضطلع بوظائف وأدوار محددة، ومن ذلك السعي لبناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط.

- **منهج دراسة الحالة:** يساعد في التركيز على دراسة حالة الحوار المتوسطي ضمن الأدوار العالمية الجديدة التي يضطلع بها الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة، خاصة بعد عولمة أدواره الإستراتيجية.

هيكلة وتقسيم الدراسة:

سعيا للإجابة عن الإشكالية، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى هيكلة منهجية تتضمن العناصر التالية: **المبحث الأول:** دراسة جيوسياسية للفضاء المتوسطي. **المبحث الثاني:** واقع

البيئة الأمنية المتوسطية: قراءة في التهديدات والانكشافات. **المبحث الثالث:** مكانة الأمن المتوسطي في العقيدة الإستراتيجية الجديدة للحف الأطلسي. **المبحث الرابع:** مبادرة الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي كإطار لهندسة الأمن الإقليمي في المتوسط.

المبحث الأول

دراسة جيوسياسية للفضاء المتوسطي

يعتبر البحر الأبيض المتوسط إحدى المناطق التي تحظى بأهمية بالغة في الجيوسياسة العالمية، ورغم الاختلاف الموجود في الأدبيات الجيوسياسية حول التحديد الدقيق لمنطقة المتوسط، بيد أن ثمة إجماع واضح على أن الفضاء المتوسطي يكتسي أهمية بالغة على جميع الأصعدة، الجيواستراتيجية، الجيواقتصادية و الحضارية.

المطلب الأول: تحديد المجال الجغرافي للمتوسط

يشكل البحر الأبيض المتوسط (la Méditerranée)، مساحة مائية كبيرة تتوسط القارات الثلاث، إفريقيا، أوروبا وأسيا، وهو البحر الذي يتوسط الأرض (في العالم القديم). و قد أطلق عليه الرومان عندما كانوا في أوج قوتهم تسمية **"ماري نوستروم"** (Mare Nostrum) أي بحرنا. وتجدر الإشارة إلى أن التسمية الدارجة التي تعرف بها المنطقة، هي مشتق من كلمتين لاتينيتين، هما **ميدياس** (Medius) أي المتوسط، و **تيرا** (Terra) أي الأرض، بمعنى متوسط الأرض.[1]

وقد أطلق الأوروبيون في الفترة الفاصلة بين القرن 18 و القرن 19 تسمية (la Méditerranée) باللغة الفرنسية، و (The Mediterranean) باللغة الإنجليزية، على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم (La Mer Méditerranée)، وهذا التحول في التسمية جاء بعد اكتشاف أوروبا من جديد الأهمية التي أصبح يكتسبها البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد شق قناة السويس سنة 1869.[2] والخريطة التالية توضح الموقع الجغرافي لمنطقة المتوسط.

خريطة رقم 1: الموقع الجغرافي للمتوسط.

---

[1] أسامة فاروق مخيمر، "تعريف الدولة المتوسطية، دراسة الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية"، **السياسة الدولية**، عدد 129، (يوليو 1997)، ص.42.

[2] Claude Liauzu, **L'Europe et L'Afrique Méditerranéenne de Suez 1869 à Nos Jours**, (Bruxelles : Edition Complexe, 1994), P.17.

المصدر: www.geographyknowledge.com

يمثل المتوسط كتلة طبيعية تبلغ مساحتها 969100 ميل مربع، بينما تبلغ مساحة المياه التي تغطي الكرة الأرضية 39670000 ميل مربع.[1] وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرًا مغلقًا، لولا وجود منفذين رئيسيين، هما مضيق جبل طارق غربًا الذي يصله بالمحيط الأطلسي، و قناة السويس شرقًا التي تشكل منفذًا إلى البحر الأحمر، الذي يتصل بدوره عبر مضيق باب المندب بالمحيط الهندي. وإذا كان مضيق جبل طارق هو المنفذ الرئيسي للمتوسط، فإنه يفصل بين قارتي أوروبا و إفريقيا في أقرب نقطة بينهما (14300 متر)، أما بالنسبة إلى قناة السويس فهي منفذ اصطناعي بين البحرين المتوسط و الأحمر تم خرقه سنة 1869.[2]

ينطوي البحر الأبيض المتوسط على سبعة دول عربية، هي المغرب الأقصى، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، لبنان وسوريا، وهي واقعة في شاطئه الجنوبي الشرقي على حدود مسافة 3000 ميل، وتشارك 22 دولة للساحل المتوسطي، إضافة إلى جزيرتي قبرص ومالطا، هذه الدول هي من ثلاث قارات، إفريقيا أوروبا وآسيا.[3]

يقسم البحر المتوسط عرضا انطلاقا من خط الجزر قبرص، كريت، صقلية، مالطا، سردينيا والبليار، إلى قسم شمالي وآخر جنوبي. من هنا، يمكن اعتبار أن الدول العربية متحكمة في الجزء الجنوبي في حين تتحكم أوروبا في الجزء الشمالي، مع فارق باعتبار أن في صالح الدول العربية أكبر الفرص المتاحة، إذ أن الساحل الجنوبي أكثر استواء وأقل تعريجا ويحتوي على الكثير من الموانئ الصالحة، إضافة إلى ملائمة الطقس. ولأن البحر

---

[1] يمينة عطيش، **البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، (2008/2007)، ص.35.

[2] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام ، (2001/2000)، ص.13.

[3] يمينة عطيش، **المرجع السابق**، ص.36.

الأبيض المتوسط مغلق نجد أن الدول العربية تتحكم في منافذه أو في مداخله ومخارجه فغربا تتحكم في مضيق جبل طارق، و شرقا تتحكم في قناة السويس وجنوبا عن طريق مضيق باب المندب المتحكم في البحر الأحمر من ناحية الجنوب ومضيق هرمز الذي يتحكم في وسائل المواصلات بين الخليج العربي وخليج عمان ثم إلى البحر الأحمر فالبحر الأبيض المتوسط.[1]

كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين، غربي وشرقي، بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية و تونس (140 كلم بين مدينة مرسالا الإيطالية والرأس الطيب في أقصى الطرف الشمالي الشرقي لتونس).[2]

في الحقيقة إن المتوسط ليس مجرد بحيرة جغرافية في قلب العالم فحسب، وإنما هو فضاء يتميز بحركية تجارية ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، ما جعل من المنطقة مهدا للحضارات وملتقا للثقافات ومسرحا لأبرز الصدامات والأزمات التي عرفتها الإنسانية، فهو ميدان واسع في منظومة المجتمعات تتفاعل فيه سياسيا، ثقافيا، حضاريا، اقتصاديا وعسكريا، لذلك أصبح المتوسط يمثل أحد الأقاليم البالغة الأهمية في المنظومة العالمية.[3]

المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للمتوسط

لقد جعلت الجغرافيا السياسية من حوض المتوسط إحدى المناطق الهامة في حسابات الإستراتيجية و العلاقات لدولية، إذ يرى **كابلان** أن المنطقة ستصبح مركز القوة الدولية في العقد القادم، وبخاصة أن المنطقة تحتوي على قدرات بشرية كبيرة ومصادر طاقة هائلة، ومن يسيطر على هذه المصادر سيضمن السيطرة على قلب الأرض و من ثم على العالم.[4]

ويمثل البحر المتوسط طبقًا لآراء **السير هالفورد ماكيندر** مركز الثقل في جزيرة العالم، و لا يعد هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب، بل الجيوبوليتيكي و الاقتصادي و العسكري و السياسي، فهو بحق محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة.[5]

كما تكمن الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط في كونه يشكل نقطة تماس و التقاء ثلاث قارات إذ يصل بين أوروبا و آسيا، كما يعتبر بوابة لإفريقيا، و يربط بين غرب العالم العربي من خلال اتصاله المباشر بالشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فإن المنطقة تشرف على مضايق استراتيجييه بالغة الأهمية، مثل مضيق جبل طارق، قناة السويس ومضيق البوسفور و الدردنيل، وغيرها من نقاط الخناق الهامة في الجيوسياسة العالمية.[6]

المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية للمتوسط

---

[1] أمين هويدي، **أحاديث في الأمن العربي**، (بيروت: دار الوحدة العربية، 1980)، ص. 12-22.

[2] أحمد كاتب، **المرجع السابق**، ص.13.

[3] سمير أمين و فيصل ياشير، **البحر الأبيض المتوسط في العالم المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د. ت. ن)، ص.8.

[4] يمينة عطيش، **المرجع السابق**، ص.7.

[5] أحمد كاتب، **المرجع السابق**، ص.11.

[6] يمينة عطيش، **المرجع السابق**، ص.41.

لا تكمن الأهمية الجيواقتصادية للمتوسط في كونه يزخر بثروات طبيعية هائلة وبأسواق استهلاكية واسعة فحسب، وإنما أيضا كونه معبرا وممرا رئيسيا للتجارة الدولية، إذ أن حوالي 75 بالمائة من التجارة العالمية تمر عبر هذا الحوض، ولذلك، فالمتوسط هو **بمثابة الشريان الحيوي للتجارة الدولية** خاصة النفطية منها.[1]

وتزداد الأهمية الجيواقتصادية للمتوسط خاصة مع اكتشاف كميات هائلة من مخزون الغاز الطبيعي، وقد أكدت نتائج المسح الجيولوجي الجديدة، على وجود احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي في المنطقة، تقدر ب 120 تريليون متر مكعب و1.7 مليار برميل من النفط، إلا إن هذه الكميات تتوزع بشكل متباين بين الدول المُطلة على الساحل، الأمر الذي يجعل منطقة المتوسط تتحول إلى موضوع وهدف لصراع جيوسياسي حاد ومعقد بين عدد من الدول الإقليمية و من خلفها أطراف وقوى عالمية وازنة في النظام الدولي.[2] والخريطة التالية توضح الاكتشافات الجديدة للغاز في المتوسط.

خريطة رقم2: الاكتشافات الغازية الجديدة في المتوسط.

المصدر: www.dohainstitute.org

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المتوسط يربط بين ثلاث قارات أو عوالم ذات أهمية حيوية أكسبته أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية، سواء كمعبر أو كممر أو كمخزن و مورد هام للثروات و الطاقات، فإن المنطقة المتوسطية تزخر أيضا بثروة حيوانية و زراعية و بحرية

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك، "الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبله"، **المستقبل العربي**، السنة 15، العدد 162 ، (أوت 1992)، ص.26.

[2] أحمد قنديل، **"حقول الغاز في شرق المتوسط: فرصة أم تحدي للشراكة الأورومتوسطية"**، https://acpss.ahram.org.eg/News/17075.aspx، تاريخ الاطلاع: (2022/02/20).

معتبرة، إضافة إلى أهمية المتوسط باعتباره قوة استهلاكية هائلة بحوالي 80 مليون مستهلك.[1]

المطلب الرابع: الأهمية الجيوحضارية للمتوسط

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القدم، مهدًا لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي و الصيني في الشرق الآسيوي كمصر، بابل و بلاد ما بين الرافدين، فارس، فينيقيا، بلاد الإغريق، قرطاجة و نوميديا في الشمال الإفريقي، روما و بيزنطة، الحضارة العربية الإسلامية و الحضارة الأوروبية المسيحية.[2]

من هذا المنطلق، يشكل المتوسط مهدا للحضارات الإنسانية الكبرى، ومهبطا للديانات السماوية الثلاث، اليهودية، المسيحية والإسلام ومركزا للإشعاع الحضاري والثقافي والعلمي. وعليه، يمكن القول، أن البحر المتوسط إضافة إلى كونه كتلة مائية طبيعية، فهو كذلك كتلة مشعة بالعلاقات الثقافية والحضارية. وعليه، لم يغب حوض البحر الأبيض المتوسط يومًا عن بؤرة الاهتمام العالمي، بحكم الأهمية المضاعفة التي تكتسبها المنطقة على جميع الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية والحضارية.

المبحث الثاني

واقع البيئة الأمنية المتوسطية: قراءة في التهديدات والانكشافات

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بروز تهديدات جديدة للأمن الدولي، فبالإضافة إلى التهديدات الأمنية التقليدية التماثلية، ظهرت أنماط جديدة من التهديدات يجمع دارسو المعضلات الأمنية بأنها ذات طبيعة لا تماثلية.[3] وتعد منطقة المتوسط إحدى المناطق الأكثر تأثرا بهذه التهديدات الأمنية سواء بصيغتها التقليدية أو الجديدة، وعلى هذا تحول المتوسط إلى إحدى **المناطق الرخوة** الأكثر تعرضا للاختراق، بفعل تنامي مخاطر هذه التهديدات التي باتت تضرب بدقة في عمق الأمن والاستقرار المتوسطي.

المطلب الأول: في تشخيص واقع البيئة الأمنية للمتوسط

إن الدارس للبيئة الأمنية المتوسطية، وبشكل أخص في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، يلحظ أن هذه المنطقة أصبحت عرضة للإنكشافية، بحكم بروز أنماط مختلفة من التهديدات الأمنية، كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الأزمات والصراعات الإقليمية، وغيرها من التهديدات التي من شأنها تقويض الأمن الإقليمي للمتوسط.

وقد شهدت البيئة الجيوسياسية والأمنية للمتوسط بعد "الربيع العربي" تنامي زخم هذه المخاطر والتهديدات، نتيجة للتداعيات والتحولات التي شهدتها المنطقة بعد ما أطلق عليه "بثورات الربيع العربي" وما أفرزه من أزمات أمنية، موجات للهجرة واللجوء، انتشار

---

[1] يمينة عطيش، **المرجع السابق**، ص.40.

[2] أحمد كاتب، **المرجع السابق**، ص.14.

[3] Thierry Balzac,"Qu'est ce que la sécurité nationale", **Revue Internationale et Stratégique**, Hiver, N° 52, (2003-2004).

السلاح، الجريمة المنظمة، علاوة على التمدد الجيوسياسي للإرهاب وتنامي ديناميات الفوضى والانفلات الأمني، ضف إلى ذلك التداعيات الخطيرة التي أفرزتها التدخلات الأجنبية في سوريا وليبيا وعلى الأمن الإقليمي للمتوسط. وبهذا، تعد منطقة المتوسط وبخاصة الضفة الجنوبية، جزءا هاما من **"قوس الأزمات"**[1] الذي تنتشر على تخومه المناطق الرمادية وبؤر التوتر وحركيات الفوضى والانكشاف الأمني.

والملاحظ أن تضارب رؤى ومدركات ضفتي المتوسط لهذه التهديدات الأمنية أسهم بشكل كبير في لإضفاء المزيد من الضبابية والتعقيد على المشهد الأمني المتوسطي، فإذا كانت الاتحاد الأوروبي يركز على أمن الطاقة، وتأمين التجارة والأسواق ووقف موجات الهجرة، فإن الضفة الجنوبية للمتوسط تعتبر أن الأسباب العميقة لحركيات اللااستقرار في المتوسط ترجع بالأساس إلى غياب التنمية التضامنية والاختلالات الاجتماعية والاقتصادية بين ضفتي المتوسط. وعليه، إن تباين المدركات الأمني بين ضفتي المتوسط أثر بشكل عميق على بناء وهندسة الأمن الإقليمي في المتوسط.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في المتوسط

تواجه منطقة المتوسط، أشكال مختلفة من التهديدات والمخاطر الأمنية التي تعمل في جانبها الأكبر على زعزعت الأمن والاستقرار المتوسطي، ومن ضمن هذه التهديدات حركيات الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الأزمات والصراعات الإقليمية...الخ.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية قديمة، تنتج عن مجموعة من الدوافع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية..، وبالرغم من أن الهجرة تعد حق من حقوق الإنسان وتساهم بشكل كبير في سد العجز في اليد العاملة وكذا تلبية حاجة النمو الاقتصادي الكبير والسريع في أوروبا، بيد أن الخطابات السياسية الأوروبية حولت الهجرة من ظاهرة اجتماعية إنسانية إلى رهان أمني، وبهذا أصبحت الهجرة خاصة في العقدين الماضيين ظاهرة غير مرحب بها باعتبارها تشكل تهديد للأمن الهوياتي للمجتمعات الأوروبية.[2]

وقد تزامن هذا التوجه المفرط لأمننة الهجرة مع الهجمات الإرهابية التي شهدتها أوروبا، وكذا مع بروز كتابات **باري بوزان** "الحرب الثقافية الباردة"، حيث اعتبر أن الهجرة والمهاجرين سيشكلون عائق أمام تطور الغرب وتهديد يواجه الهوية الغربية، ضف إلى ذلك طروحات **صامويل هانتنغتون** حول "صدام الحضارات"[3] الذي لقي رواجا كبيرا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

---

[1] Michel Foucher, "L'Arc de Crise: Approche Française des Conflits", **Bulletin de l'Association de Géographes Français**, Vol 89, N1, (2012), P.140.

[2] Bertrand Badie and other, **Migration: a new perspective**, (Paris : La Découverte, 2008), P.11.

[3] صامويل هانتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيرة، محمود محمد خلف، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999).

والملاحظ أن التحولات و"الثورات" التي عرفتها بعض بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، أدت إلى تنامي زخم الهجرة واللجوء في المجال المتوسطي، كما أدى تداخل ظاهرة الهجرة مع ظواهر أخرى كالجريمة والمنظمة والإرهاب، إلى توجه الكثير من الدول الأوروبية إلى تغليب التعاطي الأمني مع ملف الهجرة بدلا من النظر إليها كظاهرة طبيعية اجتماعية وإنسانية.

الفرع الثاني: الإرهاب:

يعتبر الإرهاب من أقدم الظواهر التاريخية التي عرفتها العلاقات الاجتماعية والإنسانية، وقد ارتبط مفهوم الإرهاب كمصطلح إلى حد كبير بقيام الثورة الفرنسية سنة 1789[1]، بيد أن الإرهاب أصبح في ظل المتغيرات الدولية الراهنة يشكل ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان، تهدد الحياة الإنسانية والسلم والأمن الدوليين.

وقد ذهبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 60/49 الصادر في 9 ديسمبر 1994 تحت عنوان "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"، إلى تعريف الإرهاب على أنه يتمثل "في كل الأعمال الإجرامية التي يقصد منها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين لأغراض سياسية، وهذه الأعمال لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال أيا كان الطابع السياسي أو الفلسفي أو العقائدي أو العرقي أو الديني أو أي طابع آخر."[2]

وتعد المنطقة المتوسطية إحدى المناطق الأكثر تعرضا للهجمات الإرهابية ليس في فقط الضفة الجنوبية للمتوسط من خلال أعمال الإرهاب التي عرفتها الجزائر في التسعينيات، وتفجيرات الدار البيضاء، ضف إلى ذلك العمليات التي ينفذها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في السياق الذي صاحب "ثورات الربيع العربي".

كما تعرضت الضفة الشمالية للمتوسط إلى الكثير من العمليات الإرهابية خاصة فرنسا وإسبانيا سنة 1995 و 1996 في محطات ميترو باريس وسان ميشال وبورت روايال، والتي ترجعها فرنسا إلى ما كان يحدث في الجزائر في تسعينات القرن الماضي. كما شهدت إسبانيا اعتداءات قطار مدريد في 11 مارس 2004، ناهيك عن المحاولات والعمليات التي نفذت في أوروبا في السياق الذي تزامن مع ما أفرزته التحولات التي تشهدها الضفة الجنوبية للمتوسط.[3]

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة:

يشير مفهوم الجريمة المنظمة حسب التعريف الذي قدمته **منظمة الأنتربول** في الندوة الدولية الأولى التي عقدتها حول الإجرام المنظم بفرنسا سنة 1988، إلى أنها "أي جماعة من

---

[1] Bruce Hoffman**, Inside Terrorism**, (New York : Colombia University Press, 2006), PP.14-15.

[2] أحمد حسين سويدان، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص.64.

[3] La Documentation Française, **la France face aux Térrorisme**, livre blanc du Gouvernement sur la sécurité intérieur face au terrorisme, (2006), P. 7.

الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف أساسا إلى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية."[1]

الملاحظ أن هذا التعريف، لم يشر إلى البناء التنظيمي للجماعة الإجرامية، كما أنه لم يتضمن العنف كوسيلة تستخدمها الجماعة الإجرامية المنظمة لتحقيق أغراضها. ومن هذا المطلق، فقد أعادت المنظمة تعريفها بأنها: "أية جماعة من الأشخاص لها بناء تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح بطرق غير مشروعة، وتستخدم عدة طرق كالتخويف والفساد."[2]

وتشكل المنطقة المتوسطية أحد الفضاءات التي تحولت إلى موضوع وهدف لمختلف أنشطة الإجرام المنظم، كالتهريب والاتجار بالمخدرات والبشر والأعضاء البشرية والأسلحة والمعادن الثمينة..، وعليه، إن هذه النشاطات اللاقانونية واللاأخلاقية تشكل أحد التهديدات الفعلية التي تواجه دول المتوسط وتصاعدها من شأنه أن يؤدي إلى إفراز تداعيات خطيرة على الأمن المتوسطي، خاصة وأن الجريمة المنظمة كثيرا ما تتداخل وتتكامل مع تهديدات أمنية أخرى كالأعمال الإرهابية.

الفرع الرابع: مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل:

يغطي مفهوم أسلحة الدمار الشامل ثلاث فئات من الأسلحة، بيولوجية، كيميائية ونووية.[3] وتمثل هذه الأسلحة أحد التحديات الجسيمة للأمن الدولي، خاصة في ظل إمكانية حيازة هذه الأسلحة من طرف التنظيمات الإرهابية. ومن هذا المنطلق، وقعت العديد من الاتفاقيات وبذلت الكثير من الجهود الدولية للحد من انتشارها.

وتعد منطقة المتوسط واحدة من المناطق التي تواجه مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالخصوص في منطقة شرق المتوسط، وعلى هذا طرحت العديد من المبادرات كما بذلت الدول المتوسطية الكثير من الجهود لمنع انتشار هذه الأسلحة في المنطقة، وفي هذا السياق تجد الإشارة إلى مؤتمر هلسنكي 1975، الذي أعلن عن ضرورة جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

الفرع الخامس: الصراعات الإقليمية والتدخلات الأجنبية:

شهدت المنطقة المتوسطية في ظل المتغيرات الجيوسياسية والأمنية الراهنة، بروز العديد من الأزمات والصراعات الإقليمية، وقد نتج عن "ثورات الربيع العربي" أزمات حادة أخذت أبعاد إقليمية ودولية وبخاصة في ليبيا، سوريا وبدرجة أقل مصر، كما كان لهذه الأزمات تداعيات خطيرة على الأمن المتوسطي، باعتبار أن هذه الأزمات ولدت تهديدات أمنية أخرى، كالإرهاب وفوضى انتشار السلاح، الهجرة غير الشرعية...الخ.

---

[1] محمد صالح أديبة، **الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة**، (السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص.17.

[2] **نفس المرجع**، ص.18.

[3] منيب الساكت وآخرون، **أسلحة الدمار الشامل**، (عمان: دار زهران، 2010)، ص.14.

علاوة على هذه الأزمات، فإن البيئة الأمنية المتوسطية تطبعها العديد من الصراعات، كالصراع العربي- الإسرائيلي، الصراع التركي- اليوناني حول قبرص، قضية الصحراء الغربية، وغيرها من التوترات الجيوسياسية التي قد تعصف بالأمن الإقليمي المتوسطي.[1]

يضاف إلى ما سبق أن المنطقة المتوسطية وبخاصة الضفة الجنوبية للمتوسط، شكلت إحدى الساحات المفتوحة لسياسات التدخل الدولي، التي تمارسها قوى الهيمنة الدولية تحت مسوغات مختلفة كمكافحة الإرهاب والتطرف، حماية حقوق الإنسان والتبشير بالديمقراطية..، بيد أن هذه التدخلات تهدف بالأساس إلى تحقيق رهانات جيوسياسية وإستراتيجية.[2]

وقد شهدت كل من ليبيا وسوريا الكثير من العمليات التدخلية التي قادتها قوى إقليمية ودولية، الأمر الذي أدى إلى إفراز تبعات خطيرة على الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط، خاصة وأن هذه التدخلات نتج عنها الكثير من التهديدات كفوضى انتشار السلاح، الهجرة غير الشرعية، تنامي التطرف والإرهاب خاصة مع انهيار الدولة الوطنية وعجزها عن أداء وظائفها، ولعل هذا ما أدى إلى إضفاء المزيد من الضبابية والتعقيد على المشهد الأمني في منطقة المتوسط.

الفرع السادس: الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية:

من الثابت أن الفجوة الكبيرة بين ضفتي المتوسط على المستوى الاقتصادي، وكذا الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها دول الجنوب، تشكل أرضية خصبة ومصدر أساسي للكثير من التهديدات الأمنية، وعلى هذا، فإن العجز والفشل التنموي يعد السبب الأساسي لحركيات اللا استقرار التي تعرفها المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق التنمية التضامنية وجسر الفجوة بين ضفتي المتوسط سيشكل مدخلا هاما لتجفيف مصادر التهديد في منطقة المتوسط.[3]

ويضاف إلى ما سبق، فإن منطقة المتوسط تعرف أنماطا أخرى من التهديدات، كالتلوث البيئي، فشل وانهيار الدولة..، وغيرها من التهديدات والانكشافات التي تعمل في جانبها الأكبر على تقويض دعائم الاستقرار والسلم المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثالث

مكانة الأمن المتوسطي في العقيدة الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي

شهدت العقيدة الإستراتيجية للحلف الأطلسي تحولات جذرية بعد نهاية الحرب الباردة، إذ أصبحت اهتماماته وأدواره تمتد إلى مناطق لم ينص عليها الميثاق التأسيسي للحلف. ويعد المتوسط من المناطق التي احتلت حيزا هاما في العقيد الإستراتيجية للحلف الأطلسي، نظرا لضخامة المصالح التي تمتلكها دول التحالف في المنطقة.

---

[1] نزار إسماعيل الحيالي، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص.110.

[2] عبد الهادي العشري، **التدخل الدولي من أجل الديمقراطية**، (المنوفية: ب.د.ن، 2005)، ص.25.

[3] يمينة عطيش، **المرجع السابق**، ص.70.

المطلب الأول: تحولات العقيدة الإستراتيجية للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة

تأسس الحلف الأطلسي كمنظمة دفاعية، لتضطلع بمهام حماية "العالم الحر" من خطر التهديد الشيوعي، وذلك بتفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف والتي نصت على مهام الدفاع الجماعي[1]. فإذا كان الحلف الأطلسي قد اكتسب مبرر وجوده وطور عقيدته الإستراتيجية في مرحلة الحرب الباردة بناء على مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي، فإنه مع تفكك حلف وارسو وانهيار الإتحاد السوفياتي، طرحت عدة سيناريوهات في الدوائر الإستراتيجية الغربية بشأن مستقبل الحلف، والتي أكدت على إمكانية تفككه مصداقا لنظرية توازن القوى وتوازن التهديد التي تقر بأن الأحلاف تزول بزوال التهديد المضاد.

على الرغم من كون السيناريو القائل بإمكانية تفكك الحلف الأطلسي كان مطروحا بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو، إلا أن العكس هو الذي حدث حيث استمر الحلف الأطلسي وقام بتجديد عقيدته الإستراتيجي للتكيف مع التهديدات الجديدة التي أفرزتها البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل وأكثر من ذلك أخذ الحلف في التوسع على المستوى **العضوية والوظائف،**[2] فضلا عن قيامه بإجراء تعديلات على مستوى هياكل القوة حتى تتساوق مع عقيدته العسكرية الجديدة، وكذلك من أجل التكيف وطبيعة التهديدات الجديدة للأمن الدولي. ومن هذا المنطلق، تم إنشاء قوات عسكرية جديدة استجابة لمقتضيات عقيدته الإستراتيجية التدخلية الهجومية الجديدة لإدارة الأزمات التي تهدد المصالح الحيوية والأمنية للتحالف الأورو- أطلسي.[3]

وقد أدت المفاهيم الإستراتيجية المتجددة التي اعتمدها الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى عالمية أدواره الإستراتيجية.[4] خاصة مع التدخلات التي يمارسها الحلف بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان تارة، ومكافحة الإرهاب تارة أخرى. وبهذا، تحولت العقيد الإستراتيجية للحلف من الدفاع إلى الهجوم وإمكانية التدخل في مناطق مختلة من العالم حماية للمصالح الإستراتيجية لدول التحالف.

المطلب الثاني: الأمن المتوسطي في العقيدة الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي

احتل الأمن المتوسطي مكانة هامة في العقيدة الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي، ذلك أن الجماعة الأورو-أطلسية ربطت بشكل كبير أمن ومصالح دول التحالف باستقرار منطقة المتوسط. وقد تجلت القيمة الأمنية للمتوسط في المفاهيم الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الحلف الأطلسي، إذ تم التطرق للمخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة في المفهوم الاستراتيجي لسنة 1991 و 1999، وبشكل أكثر تفصيلا في المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010.

---

[1] Bernard Wicht, **L'OTAN Attaque: La Nouvelle Donne Stratégique**, (Genève: Editions Chêne–Bourg, 1999), P. 16.

[2] عماد جاد، "الجدل حول توسيع الناتو"، **السياسة الدولية**، العدد 129، (يوليو 1997)، ص. 75.

[3] عماد جاد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010)، ص. 152.

[4] نزار إسماعيل الحيالي، **المرجع السابق**، ص ص. 74-75.

لقد أكد **المفهوم الاستراتيجي لسنة 1991**، على أن **"الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوروبا ضروري لأمن التحالف."**[1] وقد جاء التأكيد على أمن المتوسط في السياق الجيوسياسي الذي أعقب حرب الخليج الثانية سنة 1991 التي حولت منطقة شرق المتوسط إلى بيئة أمني مضطربة، تهدد الاستقرار المتوسطي ومن ثم إمكانية المساس بأمن ومصالح دول التحالف.

كما أشار أيضا **المفهوم الاستراتيجي الجديد لسنة 1999**، إلى أهمية حماية الأمن والاستقرار في المتوسط من خلال تأكيده على ضرورة مواجهة مجموعة من التهديدات الغير التقليدية، التي تد تمس بأمن ومصالح الجماعة الأورو- أطلسية.

وقد نصت الفقرة 38 من المفهوم الاستراتيجي لعام 1999، على أن الحوار المتوسطي هو جزء لا يتجزأ من المقاربة الأمنية التعاونية للحلف كما أشار المفهوم الاستراتيجي إلى إمكانية تحويل الحوار إلى مبادرة شبيهة بآلية الشراكة من أجل السلام.[2]

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى الدراسة التي أجرتها مؤسسة راند "RAND" تحت عنوان **"إعادة صياغة المفهوم الإستراتيجي للحلف الأطلسي"**، حيث أشارة إلى مجموعة من التهديدات التي تواجه الحلف في المنطقة ومن ذلك: (3)

- التركيز على التهديدات التي قد تصدر من الدول الفاشلة.
- التركيز على الشرق الأوسط الموسع والقتال ضد تنظيم القاعدة.
- التركيز على قضايا مكافحة الإرهاب الدولي.
- التصدي لمشكلة إيران النووية.

علاوة على ما سبق، فقد احتل الأمن المتوسطي حيزا هام **في المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010** الذي تم إقراره في قمة لشبونة تحت شعار: **" التزام فعال ودفاع حديث"** حيث تم التأكيد على أن الحلف سيشكل أداة لتحقيق الاستقرار في المنطقة الأورو- أطلسية وفي الفضاء المتوسطي.

كما أكد **مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في بروكسل في 14 جوان 2021**، على أهمية الحلف في مواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط، وعلى أهمية تعزيز العلاقة العابرة للأطلسي في سياق دولي مضطرب.

وفي السياق ذاته، فقد أكد **مؤتمر قمة مدريد الذي عقد في جوان 2022**، على المهام الرئيسة للحلف و المتمثلة في الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والأمن التعاوني، وإنما

---

[1] Thanos P. Dokos, **Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction: NATO and EU Options in the Mediterranean and the Middle East**,(NewYork: Rontledge, 2008), P.97.

[2] زهيرة حواس، **الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية-دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي-** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق، 2010-2011، ص. 169.

[3] **نفس المرجع**، ص ص.174-175.

أيضا أكد أهمية ترتيبات التعاون الأمني في المتوسط، خاصة في ظل ما تشهده الضفة الجنوبية للمتوسط من أزمات أمنية نتيجة "لثروات الربيع العربي". [1]

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أنه من خلال تتبع تطور المفهوم والعقيدة الإستراتيجية الجديدة والمتجددة للحلف الأطلسي، يتضح أن الأمن المتوسطي شغل حيزا هاما في الأجندة الأمنية العالمية للحلف الأطلسي نظرا للقيمة الجيواستراتيجية التي تحظى بها منطقة المتوسط.

المبحث الرابع

مبادرة الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي كإطار لهندسة الأمن الإقليمي في المتوسط

بعدما نجح الحلف الأطلسي في تأمين الجبهة الشرقية لأوروبا عن طريق **"برنامج الشراكة من أجل السلام"**، شرع الحلف في البحث عن الآليات الكفيلة بتأمين الجناح الجنوبي الذي يعتبر بمثابة **العمق الاستراتيجي للإتحاد الأوروبي**، خاصة في ظل **الترابط الشديد بين الاستقرار المتوسطي والأمن الأوروبي**، ومن هذا المنطلق طرح الحلف الأطلسي مبادرة الحوار المتوسطي كإطار لهندسة الأمن الإقليمي وتعظيم الاستقرار في منطقة المتوسط.

المطلب الأول: الإطار العام لمبادرة الحوار المتوسطي

ترجع فكرة إنشاء مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، إلى مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، وفق نموذج هلسنكي لعام 1975، بيد أن الانطلاقة الفعلية لهذه المبادرة جاءت مع قمة بروكسيل التي أكدت على ضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي في المتوسط، وتأسيسا على ذلك، تم إطلاق مبادرة الحوار المتوسطي التي تجمع دول الحلف بسبعة دول من الضفة الجنوبية للمتوسط.

وقد كانت المبادرة باقتراح كل من إيطاليا وإسبانيا، وشرع في الحوار مع مصر، إسرائيل، المملكة المغربية، وتونس ثم الأردن، وبعد ذلك موريتانيا وغيّبت الجزائر أو تغيبت لعدة أسباب ومن ذلك الأزمة الأمنية التي عرفتها في تسعينيات القرن الماضي، ثم التحقت الجزائر رسميا بالحوار في مارس 2000، وبذلك انضمت كل دول المغرب العربي باستثناء ليبيا لتي لم تسوي بعد مشاكلها مع الدول الغربية نتيجة قضية لوكربي.[2]

الفرع الأول: أهداف ومجالات الحوار:

تتمحور أهداف الحوار المتوسطي وفق أدبيا ووثائق الحلف في تحسين وإقامة علاقات جيدة، وتعزيز الثقة في مجمل البحر الأبيض المتوسط، بتشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة و تبديد الأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسات الحلف، كما يهدف للحد من مخاطر الصراع في البحر الأبيض المتوسط، وتحسين صورة الحلف لدى الرأي العام العربي.[3]

---

[1] **نفس المرجع**، ص.175.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص ص.166-167.

[3] **نفس المرجع**، ص.167.

على العموم يمكن إجمال أهداف ومجالات الحوار في النقاط التالية:

- المساهمة في تعظيم الأمن والاستقرار الإقليميين، عبر جانبي البحر الأبيض المتوسط والأطلسي بشكل عام.
- زيادة التفاهم المتبادل وتعزيز إجراءات بناء الثقة بين الأطراف، من خلال العمل على محو الصورة التاريخية الاستعمارية.
- تحسين صورة الحلف الأطلسي لدى دول المتوسط.
- تطوير الإصلاح الدفاعي.
- تعزيز التعاون العسكري في إطار تبادلية التشغيل، من خلال المشاركة الفعالة في المناورات والتدريبات العسكرية والأنشطة التعليمية، بما يحسن القدرات العسكرية للدول المنخرطة في الحوار.
- عمليات الإغاثة الإنسانية، البحث والإنقاذ، دعم السلام...الخ.[1]

كما ينطوي الحوار المتوسطي على عدة مجالات للتعاون ومن ذلك:

- التعاون في المجال العسكري من خلال إجراء تمرينات ومناورات عسكرية مشتركة.
- التعاون في المجال الاستخباراتي ومكافحة الإرهاب.
- إدارة الأزمات وإستراتيجيات الدفاع.
- أمن الحدود وعمليات حفظ السلام.
- إصلاح الدفاع من خلال تسهيل الشفافية في مجال التخطيط الدفاعي ووضع الموازنات الدفاعية.
- التعاون في مجال إدارة الكوارث.[2]

الفرع الثاني: مبادئ وخصائص الحوار:

تنطوي مبادرة الحوار المتوسطي على مجموعة من المبادئ السمات ومن ذلك:

- الحاجة للمضي قدما في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان حوض المتوسط، مع الاستجابة لمصالح هذه البلدان واحتياجاتها خاصة غير التمييزية.
- التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم الحلف الأطلسي فيها قيمة مضافة مع مكانية التمايز الذاتي مع المحافظة على وحدة الحوار المتوسطي، وخاصيته غير التمييزية، وإمكانية توسيع الحوار إلى البلدان المعنية في المنطقة المتوسطية على أساس كل دولة على حدا.
- يعد الحوار عملية تقدمية سواء من حيث المشاركة أو من حيث المضمون، وقد أدت هذه المرونة لزيادة عدد الدول المشاركة فيه، فقد انضمت الأردن سنة 1995 والجزائر سنة 2000 ، كما أن هذه المرونة أدت إلى تطوير مضمون الحوار مع مرور الوقت.
- يعد الحوار من حيث المبدأ عملية ثنائية بين الحلف الأطلسي من جهة ودولة واحدة من جهة أخرى في صيغة NATO+1 أو NATO+7. ورغم غالبية الطابع الثنائي في العلاقات الأطلسية، إلا أنه يتيح الفرصة لعقد اجتماعات متعددة الأطراف وعلى نحو منتظم، مثل الاجتماعات التي تضم الحلف الأطلسي.

---

[1] Noureddine Jebnoun, " l'espace méditerranéen: les enjeux de la coopération de la sécurité entre les rives nord et sud", **Otan collège série monographie**, (edited by OSE and laure bougomano-loup, 2003), P. 86.

[2] **IBID**, P.87.

- التساوي في المعاملة بين الدول المنخرطة في الحوار، وقد أدت سياسة عدم التمييز دورا رئيسيا في نجاح إطلاق المبادرة باعتبار تلك السياسة ميزة أساسية للحوار، إذ تتمتع الدول المشاركة في إطار سياسة عدم التمييز بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها وحجم تلك المشاركة مكرسة مفهوم التفاضل الذاتي وقد يكون ذلك من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية.[1]

الفرع الثالث: قمة براغ 2002 وتعزيز الحوار الأطلسي- المتوسطي:

في السياق الجيوسياسي الذي أعقب أحداث 11 من سبتمبر 2001، عقد حلف شمال الأطلسي سنة 2002 قمة له بمدينة براغ بجمهورية التشيك، وقد تمحور جدول أعمال القمة حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية وإعادة انتشار قواتها. ورغم أن هذه القمة كانت موعدا عاديا في عمل الحلف إلا أنها من ناحية أخرى اكتست أهمية خاصة، في وقت بدأت فيه الاتهامات توجه إلى الحلف الذي فقد مبرر وجوده مع زوال الخطر الشيوعي، وكذا ضعف للحلف وعدم قدرته الواضحة في التكيف مع النوع الجديد للحروب والمواجهات بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001.

وقد عرف الحوار المتوسطي مع قمة براغ **نقلة نوعية،** بعد أن قرر الحلفاء **تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار وتقوية التعاون العملي،** خاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك - كمكافحة الإرهاب- حيث تم تبني في هذه القمة وثيقة بعنوان **" تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان مجالات التعاون الممكنة"**. وتندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، والحاجة إلى إشراك الدول المتوسطية في خطة للتزود بالمعلومات لتسهيل مراقبة الحدود، وتحليل صور الأقمار الصناعية. وتجدر الإشارة أن الجزائر استفادت من التعاون في هذا المجال حيث زودتها الولايات المتحدة الأمريكية بصور للأقمار الصناعية لتعقب تحرك الجماعات السلفية في الجنوب الجزائري. كما أكدت الوثيقة على ضرورة تدعيم الحوار، عبر استغلال أوسع للإمكانيات التي يوفرها الحوار المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف، وتعزيز التكامل بين المبادرات الدولية الأخرى مثل الحوار الأمني الأورو- متوسطي والحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[2]

على ضوء ما سبق، يتضح أن أحداث 11 سبتمبر 2001، ساهمت بشكل كبير في إعطاء دفعة قوية للحوار المتوسطي، حيث تم تشديد الاهتمام أكثر على قضايا مكافحة الإرهاب والتعاون الاستخباراتي، وكذا تدعيم الجوانب السياسية والعملية للحوار.

الفرع الرابع: قمة اسطنبول ورفع الحوار إلى شراكة:

في قمة اسطنبول التي انعقدت في جوان 2004، قرر الحلفاء تبني وثيق تحت عنوان **"أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي"** تحوّل بموجبها الحوار المتوسطي إلى شراكة حقيقية لتعظيم الاستقرار في المنطقة، وتشمل الشراكة دولا من الشرق الأوسط تحت

---

[1] **"A more Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue."** http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-meddial.htmt, consulté le: (11/08/2021).

[2] عبد النور بين عنتر، **المرجع السابق،** ص ص. 170-171.

اسم **"الحوار المتوسطي المدعم"**. وقد أكد الحلف في هذه القمة على تعزيز الحوار للمساهمة في الأمن الإقليمي وتكملة الجهود الدولية، حيث يتم ذلك مع الشركاء كل على حدا.

الملاحظ أن وثيقة قمة اسطنبول تضمنت معظم ما ورد في وثيقة قمة براغ، مع الإشارة إلى فارق يخص الحاجة إلى ترتيبات قانونية ملائمة لبناء شراكة فعلية، وإلى اتفاقيات أمنية مع دول المتوسط الشريكة في إطار ثنائي، على أساس قاعدة التمايز الذاتي (لكل بلد إمكانيات معينة وحاجات وأولويات)، تشكل مستوى الاستجابة وقدرات التدخل والتأثير، لكل بلد ولكل جهة من المتوسط، "شرق المتوسط وغرب المتوسط.[1]

المطلب الثاني: قراءة نقدية تقييمية لمبادرة الحوار المتوسطي

لقد شكلت مبادرة الحوار المتوسطي إحدى الأطر الإقليمية التي يراهن عليها الحلف الأطلسي لبناء الأمن المتوسطي واحتواء مختلف التهديدات الأمنية التي قد تمس بأمن ومصالح دول التحالف، وبخاصة تلك التهديدات المرتبطة بأمن الطاقة.

وبالرغم من أهمية هذه المبادرة، بيد أن ثمة مجموعة من التحديات والمعيقات التي حالت دون نجاحها وفعاليتها في بناء تعاون وشراكة أمني من نوع كاسب/ كاسب مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، ويمكن إبراز هذه المعيقات في النقاط التالية:

- الحوار المتوسطي هو مبادرة أحادية الجانب لا تخدم سوى المصالح الغربية، في حين أن منطق الأمن والأمننة يقتضي بالأساس وجود تقاطع نفعي مصلحي بين الدول المتعاونة بعيدا عن علاقات القوة وفرض الإدراك. وعلى هذا، فإن هذه المبادرة كرست لتبعية أكثر منها لشراكة تخدم رؤى ومصالح جميع الأطراف.
- غياب القراءات المتبادلة أو توافق الإدراكات حول التهديدات والمعضلات الأمنية في المتوسط، ضف إلى ذلك غياب الإجماع حول مضمون الحوار حتى داخل الحلف.
- كما نسجل أن هناك تناقض أو مفارقة إذ أن مشكلات المنطقة مرتبطة بالأمن اللين (غير عسكرية) في حين أن الحلف يمثل أداة صلبة.
- إن المبادرة توفر إطار للتعاون دون أن ترقى لمستوى العضوية في الحلف، كما هو الحال بالنسبة لدول شرق ووسط أوروبا.
- مسألة التمويل هي الأخرى من المسائل التي طرحت إشكالا كبيرا، حيث لا بد من مراعاة الظروف التي تعيشها المنطقة، والتي لا تزال تعاني من مشاكل هيكلية اقتصادية واجتماعية...الخ.
- عدم إيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية قد يؤثر على أي مبادرة للتعاون في منطقة المتوسط.[2]

خاتمة:

على ضوء ما سبق، فقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن ذلك:

---

[1] **نفس المرجع**، ص ص. 172-173.

[2] عماد جاد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، المرجع السابق، ص ص.282-283.

- أن مبادرة الحوار المتوسط للحلف الأطلسي هي بمثابة إطار لهندسة الأمن الإقليمي في المتوسط، وقد انطلقت هذه المبادرة من الفكرة القائلة بالترابط الشديد بين الأمن الأوروبي والاستقرار المتوسطي، فضلا عن ضرورة التموقع الاستراتيجي في المجال المتوسطي لمواجهة التهديدات الأمنية في قوس الأزمات الجنوبية للمتوسط، وتأمين إمدادات خطوط نقل الطاقة، باعتبارها مورد حيوي للدول الصناعية الكبرى.

- إن مقاربة الأمن الأورو- أطلسي استدعت توجه الحلف نحو منطقة المتوسط، مع التأكيد عليها في المفهوم الإستراتيجي الجديد، وذلك نتيجة للسياق الجيوسياسي و الأخطار الجديدة التي برزت في المنطقة، والتي تمثلت أساسا في: تحديات الإرهاب العابر للحدود، مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، الأزمات والصراعات الإقليمية، فضلا عن التنافس على الطاقة والموارد الإستراتيجية، وغيرها من التهديدات التي سمحت للحلف الأطلسي للاضطلاع بأدوار أمنية جديدة خارج مجاله الجغرافي التقليدي.

- كما يلاحظ أن الدور الجديد للحلف الأطلسي في المتوسط، أخذ أبعادا واسعة استطاع من خلالها تعظيم مكاسبه في المنطقة بما يتماشى ومصالحه الحيوية، عن طريق التواجد عبر آليات تم تسخيرها لتحقيق أهداف إستراتيجيته الجديدة. وتعد مبادرة الحوار الأطلسي-المتوسطي التي تم تعزيزها ورفعها لمستوى الشراكة مع قمة اسطنبول 2004، آلية من الآليات التي استطاعت من خلالها الدول الكبرى المؤثرة داخل الحلف من التغلغل في المنطقة وتحقيق الهيمنة والتوسع في مناطق نفوذها التقليدية، فكانت بذلك نتيجة حتمية للتحولات التي جسدها المفهوم الإستراتيجي الجديد نحو منطقة المتوسط. وبالرغم من الاختلاف في طبيعة الوسائل، باعتماد الحلف على الوسائل الناعمة (الشراكة والتعاون) بدل القوة الصلبة العسكرية، بيد أن أهداف الحلف الإستراتيجية في التوسع والهيمنة ثابتة لم تتغير ولكن الذي تغير هو الوسائل والتكتيك فقط.

- إن دخول دول منطقة المتوسط عامة والدول العربية خاصة في ترتيبات دفاعية أمنية مع الحلف الأطلسي، يقلل من احتمال تصور لخلق إدراك لدى النخب الحاكمة أن حماية الأمن العربي من التهديدات الخارجية والداخلية يعتمد على تطوير القدرات الذاتية العربية، وليس باستدعاء القوى الأجنبية للتدخل والخوض في ترتيبات أمنية تتطلب بالأساس حلولا محلية أو إقليمية، ولعل هذا ما يؤدي أيضا إلى **استقطاب المنطقة العربية وإضعاف الحس الوحدوي والعمل المشترك بين دولها.**

- كما خلصت هذه الدراسة، إلى أنه بالرغم من الأهداف الكبرى التي طرحها الحوار المتوسطي لتعظيم الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، بيد أن الواقع يقر بأن النتائج التي حققها تبقى محدودة، ذلك أن الحوار هو بمثابة **مبادرة أحادية الجانب** لا تخدم سوى مصالح دول التحالف، في **حين أن منطق الأمن والأمننة يقتضي بالأساس وجود تقاطع نفعي مصلحي بين الدول المتعاونة بعيدا عن علاقات القوة وفرض الإدراك.** وبذلك يكون الحلف قد كرس معادلة مفادها، طرف قوي يفرض ويهندس المبادرات وطرف ضعيف في موقف المتلقي بل والمستوعب لمضامين هذه المبادرات، وبهذا، تكون دول جنوب المتوسط **تحولت إلى موضوع في السياسة الأمنية الأطلسية-المتوسطية** وليست طرفا فاعلا فيها. وعلى هذا، فإن هذه المبادرة **كرست لتبعية وفق منطق المركز والمحيط** أكثر منها **لشراكة من كاسب /كاسب**، باعتبارها لا تخدم رؤى ومصالح جميع الأطراف المتفاعلة.

قائمة المصادر و المراجع

أولا باللغة العربية:

1. **الكتب:**

- أديبة محمد صالح، **الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة**، (السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009).
- أمين سمير وفيصل ياشير، **البحر الأبيض المتوسط في العالم المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د. ت. ن).
- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
- جاد عماد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010).
- الحيالي نزار إسماعيل، **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003).
- الساكت منيب وآخرون، **أسلحة الدمار الشامل**، (عمان: دار زهران، 2010، ص.14).
- سويدان أحمد حسين، **الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009).
- العشري عبد الهادي، **التدخل الدولي من أجل الديمقراطية**، (المنوفية: (ب.د.ن)، 2005).
- هانتنغتون صامويل، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيرة، محمود محمد خلف، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999).
- هويدي أمين، **أحاديث في الأمن العربي**، (بيروت: دار الوحدة العربية، 1980).

2. **المقالات:**

- جاد عماد، "الجدل حول توسيع الناتو"، **السياسة الدولية**، العدد 129، يوليو، (1997).
- السماك محمد أزهر سعيد، " الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية و مستقبله"، **المستقبل العربي**، السنة 15 ، العدد 162 ، (أوت 1992).
- مخيمر أسامة فاروق، "تعريف الدولة المتوسطية، دراسة الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية"، **السياسة الدولية**، عدد 129، (يوليو 1997).

3. **المذكرات والرسائل الجامعية:**

- حواس زهيرة، **الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية- دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي-**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، 2010-2011.

- عطيش يمينة، **البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2008/2007.
- كاتب أحمد، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001/2000.

4. المواقع الإلكترونية:

- أحمد قنديل، **"حقول الغاز في شرق المتوسط: فرصة أم تحدي للشراكة الأورومتوسطية"**، https://acpss.ahram.org.eg/News/17075.aspx،تاريخ الاطلاع: (2022/02/20).
- **"خريطة توضح الموقع الجغرافي للمتوسط"**، www.geographyknowledge.com، تاريخ الاطلاع: (2022/04/20).
- **"خريطة توضح الاكتشافات الغازية الجديدة في المتوسط"**، www.dohainstitute.org، تاريخ الاطلاع: (2022/04/20).

ثانيا: باللغة الانجليزية:

1. الكتب:

-Badie Bertrand and other, **Migration: a new perspective**, (Paris: La Découverte, 2008).

-Hoffman Bruce**, Inside Terrorism**, (New York : Colombia University Press, 2006).

-Thanos P. Dokos, **Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction: NATO and EU Options in the Mediterranean and the Middle East**, (NewYork: Rontledge, 2008).

المواقع الالكترونية:

-"A more Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue."
http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-meddial.htmt consulé le: (11/08/2021).

ثالثا: باللغة الفرنسية:

1. الكتب:

-Jebnoun Noureddine, " l'espace méditerranéen: les enjeux de la coopération de la sécurité entre les rives nord et sud", **Otan collège série monographie**, (edited by OSE and laure bougomano-loup, 2003).

-La Documentation Française, **la France face aux Térrorisme**, livre blanc du Gouvernement sur la sécurité intérieur face au terrorisme, (2006).

-Liauzu Claude, **L'Europe et L'Afrique Méditerranéenne de Suez 1869 à Nos Jours**, (Bruxelles : Edition: Complexe, 1994).

-Wicht Bernard, **L'OTAN Attaque: La Nouvelle Donne Stratégique**, (Genève: Editions Chêne–Bourg, 1999).

2. المقالات:

-Michel Foucher, "L'Arc de Crise: Approche Française des Conflits", **Bulletin de l'Association de Géographes Français**, Vol 89, N1, (2012).

-Thierry Balzac,"Qu'est ce que la sécurité nationale", **Revue Internationale et Stratégique**, Hiver, N° 52, (2003-2004).